مشكلة العامل

لحضرة صاحب العزة راضى بك أبو سيف راضى

مراقب مصلحة العمل

مشكلة العامل من المشاكل التى إذا أردنا تفهمها يجب أن تكون جميع الدراسات المتعلقة بها قائمة على أبحاث واحصاءات شاملة، لا على آراء مرتجلة لا صلة لها بتاريخ البلاد وعوائدها ولا بحالتها الاقتصادية و الاجتماعية .

يصح أن نبدأ حديثنا عن مشكلة العامل بوصف مختصر لحالته حتى نتعرف النواحى التى يشكو منها والتى يجب أن يتجه نشاطنا الى اصلاحها .

فهو يحصل فى الغالب على أجر غير كاف لسد نفقاته الضرورية من مأكل وملبس ومسكن .

وتغذيته ليست كافية لحفظ كيان صحته واستمرار إنتاجه، ومسكنه فى الغالب أيضا لا يصلح لسكنى إنسان .

كما أنه لا يتمتع بالعناية الصحية الكافية أثناء العمل أو فى أوقات الفراغ .

وهذه حالة ليست طارئة بل سبق أن تعرض لها و بحثها كثيرون من الكتاب والباحثين . وآخر من تعرض لها حضرة صاحب العزة شوشه بك وكيل وزارة الصحة فقد قال عند تكلم عن الدرن " إنه داء دب الى الأوساط العمالية والأحياء الفقيرة فى المدن و بعض القرى فوجد البيئة صالحة، فالمساكن رطبة لا تزورها الشمس، والزحام عظيم والطعام لا يقيم الأود ولا يقوم بحاجة الأبدان" .

وفوق هذا فان علاقة العامل بصاحب العمل غير محددة إلى الآن ، إذ كثيرا ما يفقد مركزه فى المصنع لمرض أو عجز أو شيخوخة أو لمجرد تغير صاحب العمل، واذا ما فقد مركزه أصبح لا سبيل له ولعائلته لكسب العيش إلا بالاستجداء أو الانحدار الى مهاوى الاجرام لأنه لا يتمتع الى الان بأى نظام من نظم التأمين الاجتماعى التى تجعله مستقرا فى حاضره مطمئنا الى مستقبله مرتاح الضمير إلى مصير عائلته من بعده .

أما حالة العامل أثناء العمل ففضلا عما تحتمه القوانين من ضرورة مراعاة اشتراطات صحية خاصة فإن أغلب المصانع ومحال العمل فى احتياج شديد إلى إصلاح ، فبعضها تنقصه التهوية ، و بعضها لا يفكر فى إيجاد أمكنة للعمال يتناولون فيها طعامهم أو يقضون فيها فترات راحتهم ، لذلك نجدهم يتناولون غذاءهم فى الطريق تحت وطأة الحر اللافح أو الشمس المحرقة أو زمهرير البرد أو بجانب آلات المصنع .

وهذه ليست حالة فئة صغيرة من العمال ، ولكنها حالة غالبية عمال الصناعة والتجارة والنقل وهم بحسب الإحصاء الأخير وقد تجاوز عددهم المليون موزعون كما يأتى :

عمال الصناعة ٥٩٨,٥١٠

عمال التجارة ١٣٨,٨٧٢

عمال النقـل ٤٦٠,٠٧٩

واذا ما أضفنا اليهم عدد أفراد عائلاتهم مع ما هو معلوم عن تعددهم عرفنا كم من أفراد الشعب يتأثرون من هذه الحالة الصارخة التى تتطلب علاجا سريعا .

فأى طريق نسلك حتى نصلح من حال هذا العدد الكبير من الأمة الذى أقل مايوصف به أنه عماد ثروتها ورمز نهضتها .

من حسن الحظ أن كثيرا من الأمم سبقتنا فى دراسة مشاكل عمالها وعلاجها فأمامنا اذن تجارب يمكننا الالتجاء الى أضمنها فقد قامت هذه الأمم بنصيب كبير نحو رفع الأجور واتباع نظم التـأمين الاجتماعى و بحث العناصر التى تساعد على حسن تغذية العامل وتوفير الوسائل الصحية له كما قام كثير من الحكومات والشركات والمؤسسات فى تلك الدول بنصيب جبار فى إصلاح حالة المساكن ، فهل يصعب علينا أن نتتبع خطاهم حتى لايترك العامل وهو عماد الانتاج الصناعى والتجارى على حاله التى ذكرتها ؟ أعتقد أن سبيل الاصـلاح ممكن مع عدم إرهاق الصناعة التى عبرعنها بحق كبير من قادة الرأى الاقتصادى فى البلاد بأنها الأم التى تغذى العامل باللبن فإذا ما حسنت رعايتها زاد انتاجها وعمه الخير .

إنى أقدر صعوبة رفع مستوى العامل الى الدرجة التى نرجوها له فى الوقت الذى نجد فيه مورد الثروة الأهلية على درجته الحالية وعدد السكان آخذ فى الازدياد المستمر ، أقدر أيضا أن العامل المصرى اذا لم يتقن تدريبه وتمرينه ولم يوجه كل اهتمامه الى الصناعة بجميع حواسه فإنه يصعب زيادة الانتاج زيادة تكفل تغطية ما يمكن أن ينتج عن زيادة الأجر أو ادخال أى اصلاح اجتماعى يعود عليه بالنفع .

أقدرفوق هذا صعوبة تقليد البلاد الصناعية الكبرى فى جميع ماقامت به من إصلاحات نحومشكلة العامل نظرا للفارق الكبير بيننا و بين تلك البلاد من ناحية الثروة الأهلية والخبرة الصناعية يضاف اليهما اختلاف العوامل التى انتجت هذا الإصلاح المشهود فى تلك البلاد .

إلا أنه رغما عن كل هذه العوامل والملابسات فإن سبل الاصلاح ميسورة فى بعض النواحى اذا ما توافرت الرغبة لأكيدة فى الإصلاح لذاته وتعاونت الهيئات المختلفة والأفراد بل والعمال أنفسهم .

*
* *

لقد سبق للحكومة أن ألفت لجنة برياسة المرحوم عبد الرحمن رضا باشا لبحث مشكلة العامل وقدمت تقريرا وافيا بنتيجة أبحاثها ، عالج الموضوع من نواح مختلفة واقترح برنامجا تشريعيا للسير بمقتضاه ، كما انتدبت الحكومة بعدئذ جناب المستر هارولد بتلر مدير مكتب العمل الدولى فى ذلك الوقت لزيارة البلاد فأيد كثيرا من تلك المقترحات وقامت الحكومة بالفعل بتنفيذ جزء كبير من هذا البرنامج ، فأصدرت قانونا ينظم تشغيل الأحداث من الجنسين فى الصناعة وآخر ينظم تشغيل النساء فى الصناعة والتجارة ومرسوما بقانون ينظم ساعات العمل فى بعض الصناعات الخطرة والضارة بالصحة وقانونا رابعا يقرر تعويض العمال عن الإصابات التى تحدث لهم أثناء العمل و بسببه .

وتخطوة مكملة لهذا التشريع تقدمت الحكومة إلى البرلمان بمشروعى قانونين أولهما ينظم نقابات العمال وشروط تكوينها و يحدد أوجه نشاطها ، وثانيهما ينظم عقود العمال الفردية . وهذان القانونان متى نفذا سيكون لهما أكبر الأثر فى الوصول إلى حل كثير من المسائل العمالية المعقدة ، إذ أن الاعتراف بنقابات العمال وتنظيم أوجه نشاطها سيكون من شأنه تسهيل إبرام عقود عمل مشتركة تساعد إلى حد ما على رفع الأجر الذى هو بلا شك أس الداء الملموس ، كما أنها متى نظمت ونمت ستساعد على علاج بعض نواحى النقص الأخرى التى يشكو منها العمال فيتمكنون عندئذ من إنشاء جمعيات التعاون وصناديق الادخار لمساعدتهم فى حالات المرض والشيخوخة والبطالة .

ولا خوف عندئذ من أن تتمادى النقابات فى مطالبها بزيادة الأجر إلى حدود غير معقولة أو مقبولة ، لأن العمال سيجدون أن رخاءهم رهن برخاء المصنع . وقد فطن الى ذلك كثيرون من أصحاب الأعمال فى أمريكا فذهب بعضهم إلى حد إشراك العمال فى الإدارة نظير نسبة معينة تزاد إلى أجورهم فى حالة زيادة دخل المصنع بمجهوداتهم ، فما كان منهم إلا أن انطلقوا وسعوا إلى تعرف مواضع النقص فى إنتاجهم وملافاتها مع العمل على زيادة الانتاج فاتصلوا من ناحيتهم بالمستهلك لتعرف ملاحظاته والوقوف على طلباته ، كل ذلك خدمة لمصنعهم ومن حسن الحظ أن بعض المصانع المصرية بدأت بالسير فى هذا الاتجاه .

كذلك قانون عقد العمل بما سيقرره من تحديد العلاقة بين صاحب العمل والعامل وحماية الأجر ومن وجوب عدم فصله فى وقت غير مناسب وتعويضه إذا فصل بدون إنذار سابق ، وتوفير السكن الصحى إذا كان العمل يؤدى فى جهات بعيدة من العمران، سيكون لكل ذلك أثره فى رفع مستوى العامل .

لقد قمنا بإعداد إحصاء فى السنة الماضية عن متوسط أجر العامل فى المصانع التى تستخدم خمسة عمال فأكثر وإلى القراء بعض نتائج هذا الإحصاء :

كان متوسط أجر العامل بصفة عامة ثمانية قروش فى اليوم مع العلم بأنه لا يعمل أكثر من عشرين يوما فى الشهر، وفى كثير من الصناعات وجدنا أن متوسط الأجر قد ينخفض إلى نصف هذا القدر أو ربعه، فالعمال فى صناعة غزل ونسج الصوف والحرير الطبيعى والصناعى يتناولون أجرا قدره ٤٧,١ مليما فى اليوم فى المتوسط ، وفى طرق ونقش النحاس والصاج وصناعة الأدوات النحاسية والسمكرة ٤١,١ مليما ، وفى صنع الصلب والبراميل والصفائح ٣٧,٦ مليما، وفى صنع الموبليات والتنجيد ٣٢,٩ والنجارة وخراطة الأخشاب ٣٢,٨ وفى ورش الحدادة والسباكة والخراطة والبرادة وصهر المعادن ٣٢,٦ وفى صنع الملابس الجاهزة والتفصيل والملابس الداخلية للرجال والسيدات ٣٠,١ مليما وفى صنع السجاد والأكلمة والحصر انخفض متوسط الأجر اليومى إلى ١٦,٣ مليما .

هذه أمثلة بسيطة لمتوسط الأجر اليومى فى بعض الصناعات ، فهل يصلح هذا الأجر لتغذية العامل تغذية صحية هو وعائلته ، إنه فى حالة لا يصح وصفها إلا بأنها "جوع مزمن" كما أنه لا يصح لأى بلد يرغب أن يكون فى صفوف البلاد المتمدينة أن يغض النظر عن هذه الحالة التى إذا استمرت كانت نتيجتها فقد الحيوية وقوة الإنتاج بين كثير من الأيدى العاملة المصرية .

وما دمنا بصدد الكلام عن موضوع الأجر فيجب أن نذكر أنه مادامت حالة عمال الزراعة فى مصر على ما هى عليه وأجرهم يقل بكثير عن أجر العامل فى المهن الصناعية ، ومادام عدد السكان فى هذا القطر فى ازدياد المستمر فإن عمال الصناعة الحاليين لابد أنهم سيتأثرون بطبيعة الحال، وإلى حد كبير كما هو مشاهد ، لأن رغبة العامل فى تحسين أجره تجعله يترك العمل فى الزراعة ويقبل على الصناعة باستمرار بأقل أجر يجده ، وهذا المثل ملموس فى الأعمال الصناعية التى لا تتطلب مرانة ولا دقة فإن عمالها هم أقل العمال أجرا بل أسوؤهم حالا .

إنا لا نطالب بوضع عقبة فى سبيل هؤلاء العمال ولا نطالب بالرجوع إلى عصر طوائف الحرف حيث كان الدخول فى المهنة أمرا محصورا على الوراثة ، ولكن يحدونا الأمل بأن

الاتجاه الى إصلاح حال العمال سوف لا يقتصر على عمال الصناعة بل يتعداهم أيضا الى عمال الزراعة وهم الغالبية الكبرى فى البلاد. وأترك مجال الكلام عنهم للخبيرين بشئونهم وقد أشرت اليه فقط لأدلل على علاقة ذلك بالعرض والطلب فى السوق الصناعية بسبب هجرة عمال الزراعة .

* * *

إن العامل المصرى لا يقل استعدادا ورغبة وذكاء عن زميله فى البلاد الأخرى وهو إذا ما حسنت معاملته وأتقن تدريبه أنتج ماينتجه زميله فى البلاد الأجنبية . حقيقة إننا نسمع الكثير من الملاحظات من بعض أصحاب الأعمال بأن بعض فئات العمال تنقصهم الخبرة والمرانة ، لأن الصناعة مازالت ناشئة، ورغما عن أن الزمن كفيل بعلاج هذه الحالة فسيأتى الوقت الذى تتشبع فيه البيئة المصرية بالطابع الصناعى كما تشبعت بالطابع الزراعى من قبل إلا أنه يجب فى هذا الوقت الذى اتفقت فيه الآراء على ضرورة رفع مستوى العامل أن نعمل على زيادة انتاجه ونوجه تدريبنا الصناعى توجيها أدق وأكمل مما كان عليه فى الماضى، فالشكوى ما زالت ترتفع من أرباب الأعمال بأن جزءا كبيرا من خريجى المدارس الصناعية وهم المورد الذى تعتمد عليه البلاد فى النهوض الفنى بالصناعة ما زالت تغلب فى دراستهم الناحية النظرية فإذا أردنا أن يتولى خريجو هذه المدارس عبء الصناعة فلا نلتجئ الى البلاد الأجنبية إلا فى الحالات الشاذة القليلة وجب أن يأخذ التدريب العملى مكانه الأول وحظه الأوفر فى دراستهم .

إنى لا أنكر الصعاب التى يلاقيها القائمون بأمر هذه المدارس الصناعية من عدم سهولة تدريب التلاميذ، وقد تزايد عددهم، تدريبا كافيا أثناء الدراسة يؤهلهم للعمل فى جو المصانع بالقدرة والسرعة المطلوبتين للإنتاج ، فهل من سبيل الى إيجاد مصانع نموذجية ليتمرن فيها الطلبة ، كما أتساءل عن الصعوبة التى توجد إذ ما رئى تدريب هؤلاء الطلبة فى المؤسسات الصناعية والتجارية بأن يعلق شرط الحصول على الشهادة النهائية على التمرين لمدة معينة .

على أن هناك بلادا مثل فرنسا واستراليا تمنع كل قاصر لا تزيد سنه عن حد معين من الاشتغال فى بعض المهن مالم يستوف التمرين الفنى ويؤدى امتحانا فيه . كما جعلت تلك البلاد التمرين إجباريا بالمصانع بالنسبة لأصحابها .

ومن هذه البلاد أيضا ما قامت بوضع شروط للتمرين وتحديد مدته ومراقبة أصحاب الأعمال فى قيامهم به .

أما المشرع المصرى فقد ترك الباب مفتوحا أمام المصانع لتستخدم الأحداث بقصد التمرين بدون أى شرط من هذا القبيل .

* * *

إن الغرض الأساسى من هذا التشريع وتلك القوانين هو العمل على رفع مستوى العامل أثناء مقدرته على العمل . ولكن هناك فترات أخرى من حياته لا يجد فيها أية معونة . فهناك حالة المرض لا يتناول العامل أثناءها أجرا ، وهناك أيضا حالة العجز والشيخوخة . وهناك ما هو أكثر من هذا ، وهى حالة البطالة التى و إن كان فى قدرته أن يعمل فيها فانه لايجد العمل. هذه فترات عصيبة قد لا يعرف الكثير منا مبلغ المشقة والعوز اللذين يعانيهما العامل أثناءها ، وهى كلها حالات يجب على من يريد حقيقة اصلاح حال العامل أن يضعها نصب عينيه .

وعلى هـذا وجبت المبادرة بتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية التى سبقنا كثير من الدول فى الأخذ بها ، وقد كان يصعب فى الماضى الأخذ بها للتردد فى مدى نجاحها ، ولأنها كانت قاصرة على البلاد الغنية بصناعاتها ، أما وقد جربت ونجحت فى بلاد لا تختلف حالتها كثيرا عن بلادنا وخاصة من الوجهة الاقتصادية فمن المأمول أن نستفيد من خبرة وتجارب تلك الدول ولا نقابل بالاعتراض عند ما نبدأ بإدخال بعض تلك النظم ؛ ويسرنى أن أقول إننا قد انتهينا فعلا من إعداد مشروع التأمين الصحى الإلزامى ، وهو يضمن العلاج للعامل أثناء المرض ويقدم له مساعدة مالية و إن صغرت إلا أنها ستكون عونا له فى هذا الوقت . وأرجو أن نوفق أيضا إلى اعداد مشروع مماثل لتأمين العامل عند التقاعد .

أما موضوع التأمين ضد البطالة فمتى حان الوقت للأخذ به فستنشأ مكاتب فرعية للتخديم يقيد بها كل طالب استخدام على أن تهيئ له فرصة العمل . ولإفساح المجال أمام أكبر عدد ممكن من الشبان والعمال فقد أعددنا مشروعى قانونين الأول خاص باستعمال اللغة العربية بالمؤسسات والشركات الصناعية والتجارية وما اليها ، والثانى خاص بتحديد نسبة الموظفين والعمال المصريين بها ونرجو أن يعمل كل من هذين المشروعين على تفريج أزمة البطالة وخاصة بين الشبان المتعطلين .

و إنى أعترف بأن الصعوبات التى تعترض دراسة مثل هذه المشروعات كثيرة لأنه مع الأسف يعوزنا الكثير من الاحصائيات التى تساعد على وضع هذه النظم ، لذلك كان لزاما علينا أن تكون خطانا مع الأسف بطيئة .

و إنا لنرجو مخلصين متى أخذنا بهذه النظم وارتفع أجر العامل الى الحد المعقول أن يرتفع مستوى معيشته الى درجة ترضيه وتكفل له حياة مطمئنة .

حقيقة إننا نطلب الكثير من أصحاب الأعمال بجميع هـذه المشروعات تتطلب منهم الانفاق والتنازل عن جزء من أرباحهم ، لأن ارتفاع الأجر مهما كان صغيرا سيزيد من مصاريف الإنتاج ، ومشروعات التأمين ستضيف عبئا جديدا اليها : واذا باحثناهم فى مشكلة العامل الكبرى وهى سوء التغذية وطالبناهم بالمساهمة فى حلها فإننا نزيد من هذه الاعباء ولكنا نثق بأن أصحاب الأعمال سوف لا يضعون العقبات فى طريق رفع مستوى العامل لأن نتائجه المباشرة ستعود بزيادة الانتاج وهم أول من يقدر هذا الأمر ، وقد قام كثيرون منهم فى الخارج بجهود محمودة غرضها الأول رفع مستوى العامل فوفروا له غذاء صحيا من أجود الأصناف بأرخص الأثمان حيث لا دخل لربح الوسيط فيها فأتى هذا التعاون بأحل الفوائد للطرفين .

رأينا مصانع باتا الشهيرة بتشيكوسلوفا كيما تدير لحسابها الخاص مزارع تمد عمالها منها باللبن والزبدة والبيض والطيور وغيرها من اللحوم بغية تيسير تلك المواد لهم ، وما عدا ذلك من مواد الأكل الأولية فإن هـذه المصانع تشتريها لهم بأثمان الجملة وتبيعها لعمالها بعد إضافة مصاريف النقل وما اليها من تكاليف ادارية أخرى . واتضح من ذلك حسب ما ورد فى تقرير مكتب العمل الدولى أن قوة هؤلاء للعمال على الشراء قد زادت بمقدار العشر أو الخمس ، وقد تصل الى الربع حسب المادة التى يشترونها وذلك بجانب إمدادهم بالأصناف الصحية المنتقاة .

كذلك يقوم اتحاد شركات النقل بلندن بتوفير الغذاء الصحى لعماله بثمن تكاليفه عن طريق إنشاء مطاعم لهذا الغرض .

وليس هـذا الاتجاه أو تلك الرغبة فى الإصلاح قاصرة على البلاد الأجنبية بل وجدنا فى بلادنا من قدر موضوع التغذية وفوائده على الانتاج الى أبعد من هذا الحد فاشترك مع العامل فى دفع جزء من نفقات وجبة غذائه ، فقد وجدنا مصانع الزجاج الأهلية بالقاهرة والنحاس بالاسكندرية تمد عمالها بوجبة صحية يشترك فى نفقاتها العامل وصاحب العمل فهل ما تقوم به بعض هذه المصانع يصعب القيام به فى غيرها .

هذا ما حدث فى بعض البلاد التى وصل فيها مستوى العامل الى درجة تكفل له حياة طيبة وكذلك فى بعض المصانع هنا التى يقدر أصحابها مسئوليتهم إزاء مشكلة العامل الرئيسية وهى التغذية .

أما فى بعض البلاد الأخرى التى لم تنظم فيها الحركة العمالية وليس فيها نقابات تساعد على رفع الأجور والتى تخشى حكوماتها تعسف أصحاب الأعمال باهمالهم لشئون التغذية فان الحكومات تقوم بسن التشريع اللازم لحمل صاحب العمل على تقديم غذاء صحى لعماله

ففى الترنسفال مثلا تحتم الحكومة تقديم مقادير معينة من الدقيق والخضر والدهن واللحم والبقول وما يحصل فى الترنسفال يحصل فى نيجيريا وغيرها من البلاد .

هذه مثلة مشجعة حدفها الأساسى توفير الغذاء ورفع مستوى العامل ، وأعتقد أن حكومتنا لن تتوانى فى إحلال هذا الموضوع المكان اللائق به فعلى سواعد العمال نبنى المستقبل الذى نرمى إليه ونأمل منه كل سعادة ورخاء للبلاد .

على أنى لا أود أن أغبن الكثير من شركاتنا الكبرى فقد قامت بإصلاح مشهود فى نواح اجتماعية أخرى فمنها من أنشأ صناديق ادخار أو نظم العلاج الطبى ، ومنها من أسس المساجد فى الأحياء البعيدة لإقامة الشعائر الدينية . وأقصد من ذلك أن نية الإصلاح متوافرة وأعتقد أن مثل تلك الشركات متى وثقت من نجاح مثل هذه الأعمال فسوف لا تتوانى أيضا فى مجاراة شركة باتا أو غيرها من الشركات الكبرى فى الخارج أو شركة النحاس فى الاسكندرية والعمل على رفع أجر العمال فإن الإنتاج والثروة يجب أن يأتيا عن طريق الإجادة وحسن التصريف لا عن طريق الأجر الرخيص .

ولننتقل الآن إلى موضوع السكن وهو لا يقل أهمية عن موضوع التغذية ، فكلنا مقتنعون بأن مساكن عمالنا لا تعاونهم على أى نشاط ذلك إلى ما تسببه لهم من أمراض . وسنواجه بلا شك صعوبات كبيرة لعلاج هذا الموضوع لأن الصناعة مركزة فى المدن الكبرى و إصلاح الأحياء التى يقطنها العمل يتطلب برنامجا شاملا يحتاج إلى دراسة ومال وفيرة ولكن لنا أيضا فيما قامت به بعض البلاد الأخرى أسوة حسنة فقد تعاونت الحكومات مع الهيئات البلدية والمحلية والشركات والجمعيات التعاونية على إزالة المساكن غير الصحية وأقامت مكانها أحياء تتوافر فيها سبل الراحة والصحة فأمدت الحكومات الشركات بالمال بسعر منخفض وشجعت العمال على امتلاك المساكن الجديدة بأن قسطت الثمن على آجال عيدة وعلى أقساط فى متناولهم فهل يصعب القيام بما قامت به البلاد الأخرى حتى لا نرى فى القاهرة أو الاسكندرية أمثال حى الترجمان وزينهم وبولاق .

إنى أعلم أنه فى عهد المغفور له الملك فؤاد قد دارت أبحاث جدية لإعادة تخطيط هذه الأحياء و إقامة مساكن صحية فهل طويت هذه الأبحاث ؟

فإذا كان يصعب الآن لأسباب اقتصادية إزالة مثل هذه الأحياء فلا أقل من أن نبدأ بإصلاح مساكن عمال الصناعة فى الأحياء البعيدة التى لا يجد فيها العامل الآن إلا أكواخا قيمت من الحصر والصفيح لا تقيه البرد ولا الحر . ولقد قامت بعض الشركات بالفعل بمجهود مشكور فى هذه الناحية . ويسرنى أن أذكر أن شركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار وكذلك شركة صباغى البيضا بنفس المنطقة كانتا فى مقدمة الشركات التى اهتمت بسكن

عمالها فأقامت لهم مساكن صحية تكاملت فيها وسائل الراحة ولكن مع الأسف حرم عمال بعض الشركات الأخرى من هذه الميزة . ولعل ما تقوم به شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى يكون أسوة حسنة لغيرها فى المستقبل إذ بتعاونها مع الحكومة ستقوم بإنشاء مساكن لعمالها و بصفة خاصة للأحداث والنساء منهم .

والقراء يذكرون أن الحكومة سبق فاعتمدت نصف مليون من الجنيهات لإقامة مساكن نموذجية للعمال فى سنة ١٩٣٨ على أن ينفذ هذا المشروع فى مدى خمس سنوات . وقد أنشأت بالفعل مستعمرة لهم بامبابة كان الغرض الأساسى منها سكن بعض عمال المصانع ببولاق ثم اضطربت بعد ذلك للظروف الحالية القاسية إلى وقف المشروع فلعلنا نراها تواصل السير فيه بالاشتراك مع الهيئات النيابية المتقدم ذكرها و بتشجيع تأليف الشركات لهذا الغرض ، على أن تضع برنامجا واسعا . وحبذا لو أمكنها استصدار قانون ينظم المشروع على أن يتناول طرق تمويله والهيئات التنفيذية له والمزايا التى تشجع على المضى فيه بمعرفة تلك الهيئات وطرق التشجيع على الملكية وهلم جرا .

ولعل ما تقوم به الحكومة الآن من إنشاء مساكن لإيواء المهاجرين و إشراك الشركات الأخرى كما أسلفت يهيئ الفرصة لاستمرار هذا التعاون .

* * *

هناك موضوع ثالث وهو آخر ما سأتناوله ، وهو فى صميم مشكلة العامل لأهميته ولأنه يتعلق بحالته أثناء العمل ، فكثير من محال العمل للأسف الشديد لا يحوى إلى الآن من الاحتياطات الصحية التى تكفل سلامة العامل وصحته إلا القليل فهو زلنا فى احتياج شديد إلى تشريع ينظم مسائل صحة العامل ووقايته من الأخطار فى محل العمل نفسه ، و إذا كنا نستعين فى الوقت الحاضر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالترخيص بالمحال الخطرة والمقلقة للراحة والضارة بالصحة فى إشراف إلى حد معين على هذه الناحية فان هذا القانون بحكم نصوصه لا ينطبق إلا على المحال المشار إليها ، أما سائر أماكن العمل الأخرى والتى يشتغل بها آلاف العمال كأحواض السفن والموانئ والسكك الحديدية والمناجم والمحاجر وعمليات الشحن والتفريغ والنقل وغير ذلك من محال العمل فلا يسرى عليها القانون المذكور أى أن عددا كبيرا من العمال يبلغ حسب تعداد سنة ١٩٣٧ (٢٣٢٢٩١) عاملا لا يتمتعون بحماية ما ، مع أن تعرضهم لأخطار العمل فيها لا يقل عن غيرها بل قد يزيد ، و إذا ما اطلعنا على احصائيات الإصابات التى بلغت إلى مصلحة العمل فى سنة ١٩٤٠ يظهر جليا مقدار الخطر الذى يهدد صحة العامل وسلامته وخاصة فى هذه الأماكن والعمليات فقد بلغ عدد الإصابات فى تلك السنة (١١,٤٥٢) إصابة منها ١٥٨ إصابة نتجت عنها الوفاة ومنها ٧٩٢ إصابة استلزمت علاجا أكثر من عشرين يوما والباقى وقدره ١,٥٠٢ استلزمت علاجا أقل من عشرين يوما ، من

مجموع الإصابات المتقدم ذكرها ٦٦٤٠ إصابة حدثت بمجال العمل التى لا يسرى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ سالف الذكر .

وإذا لوحظ أن عدد الإصابات التى تبلغ للسلطات الحكومية لا يتجاوز عادة ربع الإصابات التى تحدث فعلا أمكننا تقدير الخطر الذى يهدد حياة العمال وصحتهم .

لذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إدخال التشريع الذى أشار به جناب الدكتور كاروتسى الخبير الصحى بمكتب العمل الدولى عند زيارته لمصر وهو يقضى بأن تتناول حماية العامل جميع أماكن العمل المشار إليها لا سيما وقد تطورت الحركة الصناعية أخيرا ونمت نموا يبشر بالازدياد المستمر، وليس هنا مجال سرد تفصيلات هذا التشريع الذى نرجو الأخذ به إلا أنى أود أن أبين أنه سيتناول المسائل الصحية وما يتفرع منها كالمرافق الصحية بالمصنع وتهويته وكيفية التخلص من المواد التالفة أو الروائح الكريهة وسبل الوقاية من الاصابات ولياقة العامل للعمل من الوجهة الصحية وتوفير أمكنة صالحة لتناول الطعام فيها وإمدادها بالماء الصالح للشرب وتوفير الاشتراطات اللازمة لسلامة العمال فى النقل والبناء ... الخ .

هذه هى بعض النقط الهامة من مشكلة العامل المصرى الآن، وقد رأيت أن أقصر حديثى عليها لأن فى علاجها علاجا لما يشكو منه . وتحاشيت الكلام عن بعض النواحى الأخرى التى تشغل بال المفكرين فى بعض البلاد الصناعية الأخرى مثل الراحة الأسبوعية والإجازات السنوية وتحديد ساعات العمل فى جميع الصناعات وتنظيم أوقات الفراغ وذلك لأن ما يشكو منه العامل فى مصر هو قلة التغذية وسوء المسكن وعدم توافر العناية الصحية وهذا ما يجب أن تتجه إليه عنايتنا وهو ما نحن فاعلوه باذن الله .

راضى أبو سيف راضى